العامري: نسعى لتسخير التقنيات لتيسير عمل القضاء

«الأعلى للقضاء» يطور الموقع الإلكتروني بالموسوعات القانونية

المجلس الأعلى للقضاء

القاضي أحمد منصور

مسعود العامري

وفاء زايد

دشن سعادة السيد مسعود محمد العامري رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء صباح الخميس الماضي المرحلة الأولى من سلسلة الموسوعات القانونية والقضائية المتخصصة على الموقع الإلكتروني Www.sjc.gov.qa، الذي يعد الأحدث في المجال القضائي، وذلك في إطار خطة تطوير الموقع الرسمي للمجلس، وهما موسوعة إجراءات التقاضي بالمحاكم، وموسوعة المبادئ والأحكام القضائية القطرية، كما يجري الإعداد لإصدار موسوعتيّ التشريعات العربية والأجنبية، والأحكام القضائية العربية والأجنبية.

جاء ذلك في العرض الخاص الذي حضره سعادته بقاعة الاجتماعات بمقر المجلس الأعلى للقضاء بالدفنة وبحضور القاضي أحمد منصور رئيس فريق تطوير الموقع الإلكتروني، والسيد عبدالعزيز محمود مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالمجلس، والسيد طلال المالكي رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام بمكتب الرئيس، وعدد من مبرمجي الموقع الإلكتروني. وأكد سعادته أنّ تطوير الموقع الإلكتروني بتزويده بموسوعات قانونية وقضائية وإجرائية متخصصة بهدف التيسير على القضاة للإلمام بالتشريعات المتصلة باختصاصات المحاكم التي يتم العمل بها وكل ما طرأ عليها من تعديلات وتشريعات، منوهاً بأنّ الهدف من التطوير هو سرعة تحقيق العدالة من خلال تهيئة الأدوات القانونية والفنية والإجرائية للقضاة. وقال: إنّ تطوير الموقع الإلكتروني بتوفير موسوعات قانونية وقضائية متخصصة يهيئ أمام القضاة الاستفادة من الخدمات التقنية ويوفر عليهم عناء البحث في القوانين المختلفة، ويتيح للأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشأن القانوني الرجوع إلى الموقع والاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة. وأضاف أنه لايقتصر على المختصين والقانونيين إنما يهيئ للناس العاديين ثقافة قانونية ومرجعية قضائية يسهل التعامل معها في إجراءات التقاضي والأحكام، التي تتضمن طرق بحث مستحدثة غزيرة المعلومات، منوهاً إلى أنه يجري الإعداد لإصدار موسوعتيّ التشريعات العربية والأجنبية، والأحكام القضائية العربية والأجنبية. وكشف سعادته أنّ المجلس سيبدأ المرحلة الثانية من مشروع تطوير الموقع الإلكتروني بعد تدشينه رسمياً، وسيتم تشكيل لجنة دائمة لمتابعة الموقع، ووضع أيّ تعديلات قد تطرأ على التشريعات أو الأحكام، بهدف تحديثه ليواكب مستجدات العمل القضائي، كما نوه بأنّ المرحلة الأولى منه هي احتياجات تخصصية للقضاة والمعنيين بالشأن القانوني والقضائي، وستليها مراحل متقدمة في القريب العاجل.

وأوضح أنّ الموقع منذ إنشائه كان يقدم التشريعات التي تجمع النصوص ولكن التطوير بهدف إضافة سلسلة من الموسوعات أكثر حداثة ومتنوعة لتسهيل وصول القضاة إلى الثقافة القانونية بشكل أسرع، انطلاقاً من هدف نسعى إليه وهو بذل مجهود أقل في سبيل تحقيق إبداع أكثر.

وقال: لقد تمّ تصنيف التشريعات بحسب تخصص القاضي، وتمّ جمع النصوص المتناثرة في تشريعات متفرقة تحت عنوان واحد بما في ذلك من استثناء وقيود أو أحكام وردت في غير القانون المنظم لموضوع معين، كما تمّ ربط أيّ مادة بالقانون وأشار إلى صدور قرار من مجلس الوزراء أو قرار وزاري ينظم مسألة معينة، وذلك بوضع القرار المطلوب أمام القاضي فور الضغط على رمز الكف بجانب المادة. ففي المجال الجنائي مثلاً تمّ وضع قانون العقوبات وجمع مواد التجريم والعقاب في كل تشريع على حدة تحت عنوان العقوبات في التشريعات الأخرى، وجمع القوانين العقابية الخاصة تحت عنوان مستقل بها، كما تمّ جمع النصوص المتفرقة في التشريعات التي تقيد سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عند الشكوى أو الطلب أو الإذن. كما تمّ أيضاً وضع هذه التشريعات في شكل جديد يجمع بين الصورة "PDF" والنص " WORD" ليتسنى للقاضي تبين أيّ خطأ مطبعي وتصويبه من خلال نسخة الجريدة الرسمية الموجودة على الموقع. وحول الدقة العلمية للموسوعات أكد سعادته أنّ فريق العمل أخضع الموسوعات القانونية والقوانين ذاتها للمراجعة المتأنية، والتي حددت برموز لونية يمكن ملاحظتها من خلال التصفح الإلكتروني بحيث تسهل على القاضي الوصول للتشريعات في دقائق.

وأوضح أنّ الإجراءات العقابية والجنائية والقوانين الجنائية والجنح كثيرة ومتشعبة إضافة إلى التعديلات التي طرأت على القوانين ولايمكن لأيّ متخصص الإلمام بها، ومن هنا جاء التطوير الإلكتروني الذي يتيح للقضاة استخدام الموسوعة داخل الجلسة ذاتها بهدف اختصار عناء البحث.

موسوعتا التقاضي والأحكام إضافة نوعية للثقافة القانونية

جانب من عرض التدشين

العامري يدشن الموقع الإلكتروني تصوير: أسامة فيصل

لجنة دائمة لمتابعة الموقع الإلكتروني وإضافة تعديلات القوانين

موسوعتان في التشريعات والأحكام العربية والأجنبية قريباً

وقال سعادته: إنّ التطوير لتيسير إلمام القاضي بأحكام ومبادئ محكمة التمييز التي تقع في قمة التنظيم القضائي، وأحكام ومبادئ محكمة الاستئناف، وذلك بطرق بحث متعددة حيث تمّ تصنيف الموضوعات بطريقة علمية تضع القاعدة محل البحث أمام القاضي بمجرد اختيار الحرف الأبجدي مما يدرأ عنه عناء البحث في قراءة كل الأحكام للوصول إلى المسألة محل البحث، وكذلك البحث في القانون محل النزاع بحيث يختار القاضي القانون والمادة ليجدها أمامه بسهولة ويسر. وأضاف أنّ الموقع يسهل للقضاة الإطلاع على كافة الأحكام الصادرة من المحاكم العليا في الدول العربية والأجنبية للتعرف على فكر القضاة من خلال ترجمة الأحكام إلى اللغة العربية مقرونة بنصوصها الأجنبية، وتبادل الأحكام القطرية مع هذه الدول وتعريف غير القطريين بأحكام المحاكم، وإعطاؤهم صورة حقيقية عن التقدم التشريعي والقضائي بالدولة. وفيما يتعلق بتأهيل القضاة على استخدام التقنية قال سعادته: إنّ المجلس يحرص على إثراء خبرات فريق العمل القضائي بالمعرفة التقنية الحديثة من خلال دورات تدريبية في الحاسوب، بحيث تمكنهم من كتابة الأحكام والاستعانة بالنماذج الموجودة على الموقع آلياً. وفي ختام العرض أعرب سعادة العامري عن تقديره لفريق عمل اللجنة المكلفة بالتطوير، وأنه جاء على مستوى جيد من الأداء والدقة والمرونة، منوهاً بأنّ فريق نظم المعلومات بالمجلس هو من قام بإعداد برنامج لإدارة المحتوى، وقد حقق الهدف المرجو منه وكان على درجة من الجودة لاتصل إليه الشركات المتخصصة.

** ومن جانبه أوضح القاضي أحمد منصور رئيس فريق تطوير الموقع الإلكتروني أنّ سلسلتيّ إجراءات التقاضي والأحكام تهدف لتيسير حصول المشتغلين بالقانون على أحكام المحاكم وقراراتها فضلاً عن إطلاعهم على الإجراءات السابقة على رفع الدعاوى أمام القضاء من ضرورة التظلم أو اللجوء إلى بعض اللجان كشرط مبدئي لقبولها. وأضاف أنه يتيح للباحثين من فقهاء القانون بالجامعات والمراكز البحثية متابعة التشريعات في مراحلها الزمنية المختلفة والأحكام والقواعد والمبادئ القضائية والتعليق عليها في المجلات العلمية المتخصصة.

ونوه بأنّ الجهد المبذول في توفير موسوعات قانونية على الموقع الإلكتروني هو الأحدث من نوعه في المجال القضائي الذي لايوجد في دول أخرى، مبيناً أنّ الفكرة في ربط التشريع ببعضه من خلال نقاط فرعية تسهل على القضاة الوصول للتشريعات بيسر. وبين القاضي منصور أن المرحلة الأولى بدأت من ديسمبر الماضي واستغرقت أكثر من "6" أشهر قبل أن ترى النور، حيث قامت اللجنة المكلفة بالتطوير بقراءة جميع الإجراءات القانونية والعقابية في تشريعات الدول العربية والأجنبية وخاصة التشريعات القطرية لتصنيفها على الموقع.

هذا ويشتمل الموقع الإلكتروني على موسوعة المبادئ والأحكام القضائية حيث يتم البحث فيها عن طريق تاريخ الجلسة، والموضوع، ورقم الطعن، وعن طريق القانون محل النزاع، والبحث العام عن طريق كلمة أو جملة. أما موسوعة إجراءات التقاضي القطرية فهي موسوعة قانونية شاملة جمعت وصنفت القوانين والتشريعات بطريقة مرتبة تجعل الوصول للمعلومة أسهل وأسرع من خلال التبويب الخاص بأقسام الموسوعة.

وتمّ تقسيم الموسوعة إلى "12" قسماً هي: القضاء الجنائي، والقضاء المدني، والتجاري، وقضاء الأسرة والأحوال الشخصية، والقضاء العمالي، وقضاء التنفيذ والأمور المستعجلة، والقضاء الإداري، والتأديبي، والمحكمة العرفية، ورسوم التقاضي، والقضاء الواقف، والجهات القضائية الأخرى، والتحكيم. كما أنّ كل قسم من الأقسام يحوي على أقسام فرعية أكثر تفصيلاً غطت جميع القوانين والتشريعات التي صدرت بقطر خلال الفترة الماضية. تعرض الموسوعة صورا من القوانين التي صدرت بالجريدة الرسمية مع وجود نسخة مفتوحة لنفس القانون يمكن للمستفيد النسخ والاستفادة من كل المحتوى الموجود.

الموسوعات القضائية على الموقع

واجهة الموقع مع الروابط الإلكترونية